

دور الأسرة في تعزيز التوعية للوقاية من الجريمة الإلكترونية
(دراسة ميدانية على عينة من الأسر السعودية بمدينة أبها)

The Role of the Family in Raising Awareness of Cybercrime Prevention (A Field Study on a Sample of Saudi families in Abha)

إعداد: الباحث/ فانع علي محمد آل هيازع

ماجستير التوجيه والإصلاح الأسري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، موظف بوزارة العدل محائل عسير، المملكة العربية السعودية

Email: famalhyaza@moj.gov.sa

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأسرة في تعزيز التوعية للوقاية من الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر عينة من الأسر السعودية بمدينة أبها، وذلك من خلال تحديد أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية، واستكشاف أهم مخاطرها، والتعرف على إسهام الأسرة في التوعية والوقاية منها، بالإضافة إلى رصد المعوقات التي تحد من فاعلية هذا الدور، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لعينة من الأسر السعودية بمدينة أبها، حيث تم توزيع الاستبانة إلكترونياً عبر تطبيقات جوجل، وأسفرت عملية الجمع عن استجابة (188) أسرة مثلت عينة الدراسة، وقد أظهرت النتائج أن أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية تمثلت في: تهكير الأجهزة الإلكترونية وإرهاب الضحايا، والسطو على بطاقات الائتمان البنكية. كما تبين أن أهم المخاطر المرتبطة بهذه الجرائم شملت سرقة وإتلاف المعلومات الشخصية وتهديد الخصوصية، إضافة إلى التغرير بالفتيات واستدراجهن إلى ممارسات غير أخلاقية. وأوضحت النتائج أن للأسرة دوراً بارزاً في التوعية والوقاية، من خلال إرشاد أفرادها إلى تجنب نشر البيانات والصور الشخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلا عند الضرورة. كما بينت النتائج أن هناك جملة من المعوقات تحد من دور الأسرة في هذا المجال، أبرزها التطور السريع للتكنولوجيا وصعوبة متابعة مستجداتها بما يتيح الحماية الكافية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تدريب الأسر السعودية على اتباع التدابير والإجراءات الأمنية اللازمة لحماية أنفسهم وأبنائهم من الجرائم الإلكترونية والحد من أثارها، وضرورة تشجيع أفراد الأسرة على الإبلاغ الفوري عن أي اعتداء إلكتروني يتعرضون له لدى الجهات المختصة، بما يعزز من جهود الحد من النشاط الإجرامي الإلكتروني. في ظل ما أظهرته النتائج من محدودية الوعي الأسري بخطورة هذه الجرائم.

الكلمات المفتاحية: الأسرة، التوعية، الجريمة الإلكترونية.

The Role of the Family in Raising Awareness of Cybercrime Prevention (A Field Study on a Sample of Saudi families in Abha)

Abstract:

This study aimed to identify the role of the family in raising awareness of cybercrime prevention from the perspective of a sample of Saudi families in Abha. This was achieved by identifying the most prominent forms of cybercrime, exploring its most significant risks, and identifying the family's contribution to raising awareness and preventing it, in addition to monitoring the obstacles that limit the effectiveness of this role. The study relied on a social survey approach for a sample of Saudi families in Abha. The questionnaire was distributed electronically via Google applications, and the collection process resulted in the response of (188) families representing the study sample. The results showed that the most prominent forms of cybercrime were: hacking electronic devices, terrorizing victims, and stealing bank credit cards. It also became clear that the most important risks associated with these crimes included the theft and destruction of personal information, threatening privacy, in addition to deceiving girls and luring them into immoral practices. The results indicated that the family has a prominent role in raising awareness and prevention, by guiding its members to avoid publishing personal data and photos on social media sites except when necessary. The results also revealed a number of obstacles that limit the family's role in this area, most notably the rapid development of technology and the difficulty of keeping up with its developments to ensure adequate protection. The study recommended the need to train Saudi families to follow the necessary security measures and procedures to protect themselves and their children from cybercrime and mitigate its effects, and encourage family members to immediately report any cyber-attack to the relevant authorities, thus strengthening efforts to curb cybercrime. given the limited family awareness of the seriousness of these crimes.

Keywords: Family, Awareness, Cybercrime.

1. المقدمة:

شهد العالم المعاصر ثورة معلوماتية هائلة تمثلت في تطور تقنيات الاتصالات وانتشار الإنترنت والبرمجيات وأجهزة الحاسب والهواتف الذكية، وهو ما أحدث تحولات جذرية في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، وأفرز متغيرات متسارعة فرضت على الأفراد والأسر والمجتمعات ضرورة التكيف معها ومواكبتها، ورغم ما أتاحتها هذه الثورة من مزايا عديدة وفوائد لا حصر لها، إلا أنها في المقابل أسهمت في ظهور أنماط جديدة من إساءة الاستخدام، كان أبرزها الجرائم الإلكترونية التي باتت تشكل تحدياً متنامياً على المستويات الفردية والمؤسسية والوطنية، فقد أتاح التطور التقني للمجرمين التخلي عن الأساليب التقليدية في ارتكاب الجرائم، واستبدالها بوسائل حديثة تعتمد على التقنية والفضاء الرقمي، مما أدى إلى بروز جرائم الاحتيال والتزوير والاختراق الإلكتروني، والتشهير، وسرقة الأموال والمعلومات، وصولاً إلى تهديد الأمن الوطني (جواد، 2015: 19).

وتأتي الأسرة باعتبارها النواة الأساسية في بناء المجتمعات وأحد أهم الأنساق الاجتماعية المؤثرة في تكوين شخصية الفرد وقيمه واتجاهاته، لتشكل خط الدفاع الأول في الوقاية من مخاطر الجرائم الإلكترونية، فهي البيئة الأولى التي يتعلم فيها الأبناء السلوك الاجتماعي والديني والأخلاقي، ومن خلالها يكتسبون القيم والمعايير التي تنظم علاقتهم بالآخرين وبالمجتمع. وعليه، فإن قيام الأسرة بدورها في توعية أفرادها بمخاطر الجرائم الإلكترونية وتزويدهم بالمعارف والإجراءات الوقائية، يمثل عاملاً حيوياً لحماية أفرادها من الاستغلال أو الانزلاق في ممارسات رقمية غير آمنة، بينما يؤدي ضعف هذا الدور أو غيابه إلى تعرض الأبناء والأسر لمخاطر متعددة تنعكس سلباً على استقرارها ووظائفها الاجتماعية (صائع، 2018: 40).

وانطلاقاً من دور الخدمة الاجتماعية في دعم النسق الأسري وتعزيز قدرته على التكيف مع التحديات المستجدة، تبرز أهمية العمل على تثقيف وتنمية وعي الأسر تجاه الجرائم الإلكترونية، ورفع مستوى إدراكها لخطورة هذه الجرائم وآثارها السلبية، إضافة إلى تعزيز فهمها للتشريعات والقوانين ذات الصلة، بما يساهم في بناء أسرة واعية وقادرة على حماية أفرادها والمجتمع من مخاطر الفضاء الرقمي.

1.1. مشكلة الدراسة:

في ظل الثورة الرقمية واتساع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، ازدادت التحديات المرتبطة بالاستخدام غير الواعي لهذه الوسائل، خاصة مع ضعف الثقافة القانونية لدى الوالدين، وقصور الوعي التقني والمعرفي لديهم، إضافة إلى تجاهل المخاطر التي قد تنشأ من الاستخدام المفرط للأجهزة الذكية والتطبيقات الحديثة وشبكة الإنترنت داخل الأسرة، كما أن غياب المعرفة الكافية بالعقوبات الرادعة للجريمة الإلكترونية ساهم في ضعف الوعي الأسري وزيادة احتمالية وقوع أفراد الأسرة ضحية لمثل هذه الجرائم (صائع، 2018: 20).

وتشير الإحصاءات الرسمية إلى تصاعد حجم الجرائم الإلكترونية في المملكة العربية السعودية خلال العقد الأخير. فقد أوضح تقرير إدارة مكافحة الجرائم المعلوماتية (1438هـ) أن القضايا ارتفعت من (529) قضية عام 1430هـ إلى (12500) قضية عام 1437هـ، بإجمالي بلغ (18794) قضية خلال تلك الفترة (أبو ثنين، 2019: 23). كما أظهرت إحصائية عام 1443هـ أن عدد القضايا في منطقة مكة المكرمة بلغ (2269) قضية. وأكدت دراسة مؤسسة نورتن (2016م) أن نسبة ضحايا الجرائم الإلكترونية في المملكة بلغت (58%) من إجمالي السكان، وهي نسبة أعلى من المتوسط العالمي البالغ (48%) (صائع، 2018: 20). كما أشار التقرير السنوي لمركز الأمن الإلكتروني (2022) إلى ارتفاع مستوى التهديدات الإلكترونية في المملكة نتيجة

استخدام برمجيات خبيثة وأساليب متطورة تستهدف الوصول إلى المعلومات الحساسة لدى الجهات الحكومية والخاصة (المنتشري، 2023: 98).

وتتفق العديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (علواش، 2022) التي تناولت مخاطر الجريمة الإلكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وكذلك دراسات (القحطاني، 2019؛ المنتشري، 2023؛ صائغ، 2018) على أن غياب الدور الأسري وضعف الثقافة الأمنية المعلوماتية يشكلان أحد أبرز العوامل المؤدية إلى تعرض الأفراد لمخاطر الجرائم الإلكترونية، وقد شددت هذه الدراسات على أهمية تعزيز معرفة الأسر بمفاهيم الأمن الإلكتروني وتزويد أفرادها بالوعي والإجراءات الوقائية اللازمة للحماية. وفي ضوء ما سبق، تتضح الحاجة الملحة إلى تمكين الأسر السعودية من مواكبة التغيرات التقنية وتعزيز دورها في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية، من خلال رفع مستوى الوعي والثقافة القانونية والتقنية لديها، بما يسهم في حماية أبنائها والمجتمع من هذه التهديدات.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما دور الأسرة في تعزيز التوعية للوقاية من الجريمة الإلكترونية من وجهة نظر عينة من الأسر السعودية بمدينة أبها؟

2.1. تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية التي تنتشر في المجتمع السعودي؟
2. ما أهم المخاطر والآثار التي تترتب على الجرائم الإلكترونية؟
3. ما طبيعة الدور الذي تقوم به الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية؟
4. ما أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه الأسرة وتضعف من دورها في التعامل مع الجرائم الإلكترونية؟

3.1. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين هما:

(أ) الأهمية النظرية:

1. تبرز أهمية الدراسة في ظل ندرة البحوث التي تناولت موضوع الجرائم الإلكترونية في المجتمع السعودي من زاوية اجتماعية، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على البعد الأمني فقط، مما يجعل هذه الدراسة إضافة علمية من منظور اجتماعي وأسري.
2. تسعى الدراسة إلى لفت انتباه الأسر السعودية إلى صور الجرائم الإلكترونية ومخاطرها، والتأكيد على ضرورة رفع مستوى المعرفة والتوعية الأسرية بطرق التعامل مع هذه المخاطر والتقليل من آثارها السلبية.

(ب) الأهمية التطبيقية:

1. تسهم نتائج الدراسة في دعم جهود الهيئة الوطنية للأمن السيبراني للتعرف على مستوى وعي الأسر بمخاطر الجرائم الإلكترونية، الأمر الذي يساعد في تصميم وتنفيذ برامج تدريبية وورش عمل تستهدف تعزيز الدور التوعوي للأسرة، كما يمكن أن تفيد النتائج وزارة الداخلية بوصفها الجهة المعنية بمكافحة هذه الجرائم ومعاقبها.

2. الخروج بتوصيات علمية تهدف إلى تنمية الوعي الأسري بمخاطر الجرائم الإلكترونية مما يساهم في الحد منها والحفاظ على أمن أفراد الأسرة الشخصي ومن ثم المجتمع.

4.1. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

1. التعرف على أشكال الجرائم الإلكترونية الشائعة في المجتمع السعودي.
2. تحديد المخاطر والآثار المترتبة على الجرائم الإلكترونية.
3. الكشف عن دور الأسرة في تعزيز التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية.
4. التعرف على أبرز المعوقات والتحديات التي تحد من فاعلية الدور الأسري في مواجهة الجرائم الإلكترونية.

2. النظرية المفسرة للدراسة:

" نظرية مجتمع المعلومات "

ظهر مفهوم مجتمع المعلومات في ثمانينيات القرن الماضي بوصفه امتداداً لمفهوم "ما بعد المجتمع الصناعي"، وجاء ليعبر عن مرحلة جديدة من تطور المجتمعات في ظل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقد أسس عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بيل ملامح هذه النظرية في كتابه "قدوم المجتمع ما بعد الصناعي" (1973م)، حيث أوضح أن المعرفة أصبحت المصدر الأساسي للتغير الاجتماعي والاقتصادي، وأن التقنيات الحديثة ولا سيما الحاسوب والاتصالات أحدثت تحولات عميقة في أنماط الحياة والعلاقات الاجتماعية والثقافية (لطيف، 2017: 4).

ويرى بيل أن المجتمع المعلوماتي يقوم على ثلاثة كيانات رئيسية: اجتماعية، وسياسية، وثقافية. وفي هذا الإطار تحدث مجموعة من التحولات أهمها:

- تغير أدوار الأفراد بما يتناسب مع الأنماط الجديدة من السلوك والمعرفة.
- ظهور علاقة تنافسية بين البناء الاجتماعي والكيان السياسي نتيجة تنامي الأهمية المعلوماتية.
- بروز النزعة الفردية كنتيجة لاعتماد الأفراد على المعرفة النظرية والإدراكية في تشكيل أنماط حياتهم (القحطاني، 2019: 92).

كما أكد بيل على أن المعرفة في مجتمع المعلومات تصبح أداة للرقابة الاجتماعية وموجهة للابتكار والإدارة السياسية للعلاقات الاجتماعية، بحيث تتفوق حاجة الأفراد للمعرفة على حاجتهم للروابط التقليدية، وتنشأ بينهم منظومات تعليمية ومعرفية تسعى إلى تلبية الحاجات المعرفية وتعزيز مكانة الفرد داخل المجتمع (لطيف، 2017: 5).

وتأسيساً على ذلك، يمكن توظيف هذه النظرية في تفسير موضوع الدراسة الحالي، إذ إن الجرائم الإلكترونية تمثل أحد أبرز مخرجات مجتمع المعلومات، نتيجة الاستخدام الواسع للتقنيات الحديثة في الحياة اليومية، ومن هنا تتضح أهمية دور الأسرة في هذا المجتمع الجديد بوصفها الحلقة الأولى في بناء وعي الأفراد وتزويدهم بالمعرفة اللازمة للتعامل الآمن مع التكنولوجيا، بما يحد من المخاطر المرتبطة بالجرائم الإلكترونية ويعزز الأمن الاجتماعي.

3. الدراسات السابقة:

يسعى الباحث إلى استعراض أبرز الدراسات ذات الصلة بموضوع الجرائم الإلكترونية، وقام بتصنيفها إلى دراسات محلية وعربية وأجنبية، وذلك على النحو الآتي:

أ- الدراسات المحلية.

1- دراسة (أبو ثنين، 2019). قد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع انتشار الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر العاملين في أجهزة مكافحة الجرائم المعلوماتية والمتخصصين في مجال العلوم الاجتماعية، وكذلك معرفة الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي، والوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية، حيث اعتمدت الدراسة الحالية على المسح الاجتماعي الشامل بصفته أحد أساليب البحوث الوصفية، وكان من أهم نتائج الدراسة أن جرائم الممارسات غير الأخلاقية جاءت في المرتبة الأولى من حيث موافقة المبحوثين، وأن التأثير في ثقافة المجتمع من أهم الأبعاد الاجتماعية المترتبة على الجرائم المعلوماتية، كما أظهرت النتائج أن أهم الوسائل المتبعة في ارتكاب الجرائم المعلوماتية هي الألعاب الإلكترونية وأفلام الكرتون في ترويج الأفكار الهدامة والشاذة من وجهة نظر عينة الدراسة.

2- دراسة (سعيد، 2019). وقد هدفت الدراسة إلى تحديد مستوى الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة السعودية، وتحديد أشكال الجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية، وتحديد العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم المعلوماتية لدى الطالبة السعودية، وتحديد مخاطر الجرائم المعلوماتية، وتحديد دور الجامعة في تنمية الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لطالبات المستوى السابع والثامن بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية في كلية العلوم الاجتماعية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض وعددهم (483) طالبة، واستخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أن أهم أشكال الجرائم المعلوماتية من وجهة نظر عينة الدراسة تمثلت في بث الأفكار المتطرفة والعنف، وجرائم السب والقذف والتشهير، وجرائم الابتزاز الجنسي وجميعها عبر الإنترنت، كما توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤدية لارتكاب الجرائم المعلوماتية تمثلت في ضعف القوانين والتشريعات الرادعة، وضعف الوازع الديني والفهم الخاطئ لبعض أمور الدين، وبالنسبة لأهم المخاطر للجرائم المعلوماتية فهي بث الأفكار الهدامة.

3- دراسة (التيمني، 2021). وقد هدفت الدراسة إلى معرفة واقع الأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصين بأمن المعلومات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وأداة المقابلة على عينة من الخبراء المختصين بالأمن السيبراني في مدينة الرياض، وقد كانت أبرز نتائج الدراسة أن الاهتمام الحكومي بموضوع الأمن السيبراني بدأ بشكل مبكر قبل أن يدرك الأفراد في المجتمع هذا المفهوم، وأن أكثر أنماط الجرائم السيبرانية انتشاراً بين الأفراد في المجتمع السعودي هي جريمة الاحتيال الإلكتروني، كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر العوامل التي تزيد من فرصة حدوث الجرائم السيبرانية هي ضعف الوعي لدى الأفراد ومشاركتهم المعلومات الشخصية مع الآخرين دون دراية ومعرفة بطبيعة عمل هؤلاء.

4- دراسة (العقيل، 2022). وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الجرائم الإلكترونية والوعي الاجتماعي في المجتمع السعودي، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، كما اعتمدت على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة بلغت (252) مفردة بمدينة بريدة بمنطقة القصيم، وقد كشفت نتائج الدراسة أن استجابات أفراد العينة حول مستوى الوعي

الاجتماعي بالجرائم الإلكترونية (التقنية، المعلوماتية، المالية، جرائم التسوق الإلكتروني) قد جاءت بدرجة متوسطة، كما بينت النتائج أن أفراد المجتمع لا يلتزمون بتطبيق أنظمة وقوانين مكافحة تلك الجرائم رغم معرفتهم بها، إضافة إلى أنهم لا يقتنون البرامج الجيدة في أجهزتهم التي تحقق لهم الأمان التقني، كما أن الأفراد لا يتابعون ما يستجد من طرق وأساليب إجرامية إلكترونية، الأمر الذي ترتب عليه تدني مستوى وعيهم الاجتماعي بتلك الجرائم.

ب- الدراسات العربية.

1- دراسة (الهادي، 2020). وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام المراهقين لوسائل الإعلام الرقمي، والكشف عن مدى تعرضهم للجرائم الإلكترونية، والتعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشاراً عبر وسائل الإعلام الرقمي، ورصد معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية، وتحديد آثار الجرائم الإلكترونية التي يمكن أن تؤثر في المجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لمناسبتها لطبيعة الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة عشوائية قوامها (350) مفردة من المراهقين في محافظتي القليوبية والمنوفية، وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها المراهقين هي الرسائل الضارة يليها سرقة بعض الملفات من الحاسوب، وجاءت أكثر الجرائم الإلكترونية انتشاراً من وجهة نظر المراهقين هو الهجوم المتعلق بطلب فدية أو أموال من الآخرين عبر الانترنت، كما توصلت الدراسة أن تأثير الجرائم الإلكترونية كبير على المجتمع حيث تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق على شبكات الإنترنت وحمايتها.

2- دراسة (الزين، 2021). وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها من وجهة نظر الشباب الجامعي الأردني في جامعة البلقاء التطبيقية كلية الأميرة رحمة الجامعية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، من عينة عشوائية بلغت (212) طالب وطالبة، وكشفت نتائج الدراسة أن معدل تعرض الطلبة للجرائم الإلكترونية جاء بمستوى منخفض، كما بينت نتائج الدراسة أن (39.15%) يقضون ساعتين إلى أقل من أربعة ساعات على الانترنت، وأن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها الشباب الجامعي هي: التهديد والمضايقة، القذف والسب، وتشويه السمعة، الجرائم الجنسية، الجرائم المالية، وقد جاءت جميعها بمستوى منخفض، كما بينت نتائج الدراسة أن الطلبة يتمتعون بوعي مرتفع تجاه الجرائم الإلكترونية، ويعكس ذلك الدور الهام للأسرة في توعية الأبناء بمخاطر سوء استخدام الإنترنت الذي قد يعرضهم للمساءلة القانونية.

3- دراسة (علي، 2022). وقد هدفت الدراسة لتحديد مستوى وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، وكذلك معرفة التحديات التي تواجه عملية التخطيط لتنمية وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة لطلاب الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان وعددهم (376)، وقد تم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة إلى أن مستوى وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية متوسط، كما توصلت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب وفقاً لمتغير النوع (ذكور وإناث) في تحديدهم لمستوى تنمية وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية، كما توجد فروق معنوية دالة إحصائية بين استجابات الطلاب وفقاً للمرحلة الجامعية في تحديدهم لمستوى تنمية وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية.

4- دراسة (فتح الله، 2023). وقد هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤدية للجرائم الإلكترونية وأدوار الأخصائي الاجتماعي للتعامل معها من وجهة نظر (الطالبات، والأخصائيين الاجتماعيين)، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة

لكل من الطالبات والأخصائيين الاجتماعيين، كما استخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن استخدام الطالبات للشبكة العنكبوتية أكثر من ثماني ساعات، كما تعددت العوامل المؤدية للجرائم الإلكترونية، فمنها ما يرجع إلى نسق الطالبة، ومنها ما يرجع إلى نسق الأسرة، ومنها ما يرجع إلى نسق المدرسة، كما تعددت أدوار الأخصائي الاجتماعي في التعامل مع العوامل المؤدية للجرائم الإلكترونية وفقاً لأنساق التعامل المختلفة، وأن أهم هذه الأدوار هي تقديم نشرات إرشادية حول الجرائم الإلكترونية، ومشاركة فريق العمل بالمدرسة في وقاية الطالبات من مخاطر الجرائم الإلكترونية، وقد أوضحت نتائج الدراسة أن مستوى أدوار الأخصائيين الاجتماعيين للتعامل مع العوامل المؤدية للجرائم الإلكترونية مرتفع حيث جاء في الترتيب الأول أدوار الأخصائي الاجتماعي للتعامل مع الجرائم الإلكترونية والتي ترجع إلى نسق الطالبة.

ج- الدراسات الأجنبية.

1- دراسة (Gupta, Singh, Kumari, & Kunwar, 2018). وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل على إدراك المراهقين للقضايا المجتمعية، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي لمناسبتها لطبيعة الدراسة، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية من الطلاب قوامها (300) طالب تتراوح أعمارهم من 12-19 عام من مقاطعة Faizabad الهندية، وقد استخدم الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها المراهقين هي القرصنة، تلاها سرقة الملفات، وسرقة الهويات، والفيديوهات المتعلقة بإباحية الأطفال، كما توصلت النتائج عن ظهور تأثير إيجابي لمواقع التواصل الاجتماعي في دعم ونشر المعرفة المتعلقة بالأمن الاجتماعي ومجالاته بين الشباب، وكشفت النتائج أيضاً أن العوامل الرئيسية لحماية الشباب من تلك الجرائم الإلكترونية يقع على عاتق الوالدين اللذين يقدمان الدعم والإرشاد لذويهم ومنعهم من الوقوع ضحية لمثل ذلك النوع من الجرائم التي تؤثر عليهم مادياً ومعنوياً.

2- دراسة (Monni, 2022). وقد هدفت الدراسة لتوضيح الأسباب والتأثيرات النفسية للجرائم الإلكترونية على الفتيات نحو الأمن الاجتماعي، والتي قد تدفعها في كثير من الأحيان إلى الانتحار للتخلص من حياتها، وللتوصل إلى نتائج الدراسة قام الباحث باختيار عينة عمدية مكونة من (50) فتاة تتراوح أعمارهم ما بين 10-20 عام تم اختيارهم من مدينة Sylhet City في بنجلاديش، مستخدماً المقابلات المتعمقة للوصول إلى إجابات لتساؤلات الدراسة، وأشارت نتائج الدراسة أن أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي الانتقام من الضحية، والتسلية والمرح لتقضية أوقات الفراغ، والعلاقات العاطفية، والتدهور والانحطاط الأخلاقي، والبطالة بين الشباب، ونقص الخبرة والتعلم لدى الفتيات، لذلك يكن فريسة سهلة لمثل تلك الجرائم، وفيما يتعلق بالتأثيرات النفسية والاجتماعية للجرائم الإلكترونية على الفتيات تمثلت في الاحراج والاكتئاب والانعزال عن الأسرة والمجتمع مما يدفعها إلى الانتحار في محاولة الهروب من تلك الضغوط النفسية التي سببتها الجرائم الإلكترونية لها.

3- دراسة (Saidul, 2023). وقد هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الجرائم الإلكترونية على إدراك المراهقين حول الأمن الاجتماعي، وكذلك التعرف على جميع الظروف المحيطة والمؤدية لانتشار الجرائم الإلكترونية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمناسبتها لطبيعة الدراسة، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة بلغت (80) مفردة من طلاب جامعة Mawlana Bhashani Science And Technology University في بنجلاديش، وتوصلت نتائج الدراسة أن نوعية الجرائم الإلكترونية التي واجهتها عينة الدراسة هي الرسائل الضارة والمزعجة، وسرقة الملفات، ثم الإباحية التي تتم

عبر الإنترنت، والفيروسات، كما أشارت النتائج أن أهم التأثيرات السلبية للجرائم الإلكترونية هو تدمير الكمبيوتر الخاص بالضحية، ثم إلحاق آثار نفسية وعقلية بالضحية، يليها إلحاق تأثيرات مادية بضحايا الجرائم الإلكترونية، وأخيراً إلحاق خسائر مادية، وكشفت النتائج أن الإجراءات التي يجب على الحكومات إتباعها لمحاربة الجرائم الإلكترونية هي سن قوانين صارمة تجرم تلك الجرائم مما يساعد على الحد من انتشارها ثم العمل على نشر التوعية بين الشباب مما يساعد على عدم الوقوع فريسة لتلك الجرائم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يمكن تلخيص أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة، وكذلك أوجه الاستفادة منها في الدراسة الحالية، على النحو التالي:

أولاً: وفقاً لمحاور الدراسة.

1- أشكال الجرائم الإلكترونية

أشارت دراسة أبو ثنين (2019) إلى أن الممارسات غير الأخلاقية تمثل أبرز أشكال الجرائم المعلوماتية، بينما أكدت دراسة سعيد (2019) أن الأفكار المتطرفة والعنف هي الأشكال الأكثر شيوعاً، في حين رأت دراسة التيماني (2021) أن الاحتيال الإلكتروني هو النمط الأكثر انتشاراً، أما دراسة الهادي (2020) فقد ركزت على الرسائل الضارة وسرقة البيانات كأهم صور الجرائم الإلكترونية.

2- مخاطر الجرائم الإلكترونية

خلصت دراسة أبو ثنين (2019) إلى أن أبرز المخاطر تتمثل في التأثيرات الاجتماعية السلبية، بينما أوضحت دراسة الهادي (2020) أن الجرائم الإلكترونية تزيد من حجم الإنفاق على حماية الشبكات، فضلاً عن مساهمتها في انحراف الأحداث.

3- دور الأسرة في التوعية من الجرائم الإلكترونية

أكدت دراسة الزين (2021) الدور الحيوي للأسرة في توعية الأبناء بمخاطر استخدام الإنترنت، في حين أوضحت دراسة Gupta et al. (2018) أن الوالدين يتحملان المسؤولية الأكبر في تقديم الدعم والإرشاد لأبنائهم ومنعهم من الوقوع ضحية للجرائم الإلكترونية.

4- المعوقات والتحديات

رصدت دراسة سعيد (2019) ضعف القوانين والتشريعات كأحد أبرز معوقات الحد من الجرائم المعلوماتية، بينما أشارت دراسة التيماني (2021) إلى أن ضعف الوعي ومشاركة البيانات الشخصية من أهم عوامل الخطورة، كما بينت دراسة العقيل (2022) أن عدم التزام الأفراد بتطبيق الأنظمة والقوانين رغم معرفتهم بها يمثل تحدياً رئيسياً في هذا المجال.

ثانياً: الاستفادة من الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، منها:

- اختيار المنهج: عززت الدراسات السابقة مثل (سعيد، 2019؛ أبو ثنين، 2019؛ الهادي، 2020؛ علي، 2022) ملائمة استخدام منهج المسح الاجتماعي كأفضل أسلوب لدراسة هذه الظاهرة.

• **بناء الإطار النظري:** ساهمت في تحديد محاور الدراسة ومتغيراتها، إضافةً إلى الاستفادة من المراجع والأساليب الإحصائية في تحليل النتائج.

• **تصميم أداة الدراسة:** تم الاستفادة من الدراسات السابقة في صياغة فقرات الاستبانة بما يتلاءم مع أهداف البحث الحالي.

ثالثاً: أوجه التميز في الدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث:

- ركزت الدراسة على دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية، بينما انصبت الدراسات السابقة على الوعي المجتمعي، الأبعاد الأمنية والاجتماعية، أو تأثير الإعلام الرقمي.
- معظم الدراسات السابقة أجريت على طلاب جامعيين (مثل دراسة سعيد، 2019؛ علي، 2022) أو خبراء أمن سيبراني (التيمني، 2021)، بينما تركز الدراسة الحالية على الأسر السعودية بمدينة أبها.
- تنوعت الدراسات السابقة بين السعودية (سعيد، 2019؛ التيماني، 2021)، ومصر (الهادي، 2020؛ علي، 2022)، والهند (Gupta et al., 2018)، وبنجلاديش (Saidul, 2023)، بينما تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على البيئة الأسرية في المملكة العربية السعودية.

4. أدبيات الدراسة النظرية:

أولاً: مفهوم الأسرة في البناء الاجتماعي.

أ- مفهوم الأسرة:

تمثل الأسرة النواة الأولى للبناء الاجتماعي وأساسه، وهي الإطار الذي ينشأ فيه الفرد ويتلقى منه قيمه الأولى ومعايير السلوكية، وقد اختلف الباحثين في تعريف الأسرة نظراً لتعدد أشكالها وتنوعها عبر الأزمنة والثقافات.

ففي الإسلام، تُعرف الأسرة بأنها رابطة اجتماعية تنشأ من ارتباط رجل وامرأة برباط شرعي معلن (الزواج)، يترتب عليه حقوق وواجبات متبادلة، قال تعالى: ﴿ومن كل شيء خلقنا زوجين﴾ (الذاريات: 49).

أما من الناحية الاجتماعية، فقد عرّفها بعض الباحثين بأنها الوحدة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الطفل، وتتحمل مسؤولية تنشئته اجتماعياً، حيث يكتسب منها أنماط السلوك والقيم التي توجه حياته (زهران، 2016: 68). وفي السياق نفسه يرى أوغست كونت أن الأسرة هي الخلية الأولى في جسم المجتمع، والوسط الطبيعي الذي ينمو فيه الفرد وتتحدد من خلاله ملامح شخصيته (بيومي وناصر، 2013: 35).

وعليه، يمكن القول إن الأسرة تمثل الإطار الأساسي للتنشئة الاجتماعية، وتعد منطلق نمو الفرد وتطوره، كما تشكل لبنة أساسية في تماسك المجتمع واستقراره.

ب- أهمية الأسرة:

تعد الأسرة الركيزة الأساسية في البناء الاجتماعي، إذ لا يمكن تصور مجتمع دون وجود أسر تُشكل نواته وتضمن استمراريته عبر الأجيال، فهي المؤسسة الأولى التي ينشأ فيها الفرد ويتلقى من خلالها عملية التنشئة الاجتماعية، بما يؤهله للاندماج في المجتمع والمساهمة في بنائه (القندوز، 2017: 39).

وتتجلى أهمية الأسرة في البناء الاجتماعي من خلال عدة جوانب (الحوات، 2009: 243):

1. المؤسسة الأولى للفرد: تمثل الأسرة الإطار الأول والأكثر تأثيراً في حياة الفرد، حيث يرسم المجتمع من خلالها ملامح سلوكه وقيمه، ويقابل أي انحراف عنها بالرفض وعدم القبول.
2. التنشئة الاجتماعية: الأسرة هي الجماعة الأولى التي تزود الطفل بالقيم والعادات والتقاليد، وتشكل المرجع الأساسي لسلوكياته وتفاعلاته مع المواقف المختلفة.
3. التكامل مع النظم الاجتماعية: تؤثر الأسرة في بقية أنساق المجتمع (التعليمي، الاقتصادي، الصحي، والسياسي) وتتأثر بها؛ فأى خلل في أحد هذه الأنظمة ينعكس سلباً على استقرار الأسرة وأدائها لوظائفها.
4. الدور الاقتصادي: تاريخياً، كانت الأسرة وحدة إنتاجية مكتفية ذاتياً، ومع تطور المجتمعات أصبح الرجل يشارك في النشاط الاقتصادي خارج المنزل بينما تركز دور المرأة على الإنتاج المنزلي، مما أبرز تكامل الأدوار في إشباع حاجات الأسرة. وعليه، يمكن القول إن الأسرة ليست مجرد وحدة اجتماعية صغيرة، بل هي المحرك الأساسي لاستمرار المجتمع وتماسكه.

ج- خصائص الأسرة:

يشير عودة (2013: 18) إلى أن الأنظمة الأسرية قد تختلف من مجتمع إلى آخر، إلا أنها تتشابه في مجموعة من الخصائص المشتركة، من أبرزها:

1. تمثل الأسرة الخلية الأولى التي يتشكل منها البناء الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً، إذ لا يخلو أي مجتمع من النظام الأسري.
2. الأسرة ليست نتاجاً فردياً أو إدارياً، وإنما هي مؤسسة اجتماعية تنبثق من المجتمع وتُعد إحدى ثمرات حياته الجماعية.
3. تُعد الأسرة الإطار العام الذي يوجّه سلوك أفرادها، ويُسهّم في تشكيل شخصياتهم وإكسابهم خصائصها، حيث ينمي الطفل داخلها اتجاهاته الأساسية نحو الآخرين، وهي الاتجاهات التي تُبنى عليها بقية الأنظمة الاجتماعية.
4. تُعد الأسرة نظاماً اجتماعياً متكاملاً يؤثر في غيره من النظم ويتأثر بها؛ فضعف النظام الأسري يؤدي إلى انعكاسات سلبية على النظم السياسية والاقتصادية والأخلاقية في المجتمع، كما أن فساد هذه النظم بدورها يؤثر في استقرار الأسرة وتماسكها.
5. تُعتبر الأسرة وحدة اقتصادية، إذ يتضح ذلك من خلال تاريخها حيث كانت قائمة قديماً بتأمين جميع مستلزمات الحياة واحتياجات أفرادها.

د - وظائف الأسرة:

تُعد الأسرة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي ينهض عليها بناء المجتمع، وتكتسب أهميتها من تعدد الوظائف التي تقوم بها في تنشئة الأبناء ورعاية أفرادها، وقد كانت الأسرة في الماضي تؤدي معظم الوظائف الاجتماعية والتربوية والاقتصادية بمفردها، إلا أن تطور المجتمعات الحديثة أدى إلى انتقال بعض هذه الوظائف إلى مؤسسات أخرى، ومع ذلك ظلت الأسرة تحتفظ بجملة من الوظائف الجوهرية التي تُسهّم في تربية النشء وإعدادهم (الطيبي، 2012: 199). ومن أبرز هذه الوظائف:

1. **التربية الجسمية:** تُعنى الأسرة برعاية الأبناء جسدياً، من خلال توفير الغذاء الصحي والظروف الملائمة للنمو السليم، بما يساهم في تعزيز صحتهم الجسدية والوقاية من الأمراض.

2. **التربية العقلية:** تسهم الأسرة في تنمية القدرات الذهنية للأبناء، وتدريبهم على التفكير المنطقي، وفهم ما يحيط بهم، وتنمية مهارات حل المشكلات، بما يساعدهم على التمييز بين الصواب والخطأ.
3. **التربية الخلقية:** تعمل الأسرة على غرس القيم والعادات والتقاليد الإيجابية في نفوس الأبناء، وتوجيه سلوكهم بما يتماشى مع المعايير الأخلاقية للمجتمع، مع تعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.
4. **التربية الاجتماعية:** تُعد الأسرة المؤسسة الأولى التي تُكسب الأبناء مهارات التفاعل الاجتماعي، وتعليمهم أسس التعامل مع الآخرين، وتنمية روح التعاون والاحترام المتبادل، مما يؤهلهم للاندماج في المجتمع بصورة إيجابية.
5. **التربية الدينية:** تُسهم الأسرة في غرس القيم والمبادئ الدينية في نفوس الأبناء، وتنشئتهم على الالتزام بالتعاليم الدينية، والحرص على ترسيخ الجانب الإيماني والروحي لديهم.

ثانياً: الجرائم الإلكترونية ومخاطرها.

أ- مفهوم الجرائم الإلكترونية:

تُعد الجرائم الإلكترونية من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه المجتمعات المعاصرة في ظل الانتشار الواسع لاستخدامات تقنية المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والمؤسسات، وقد تصاعدت معدلاتها بشكل ملحوظ في الألفية الثالثة حتى أصبحت تهدد أمن المعلومات وتمثل خطورة على الأمن القومي واستقرار الأفراد (صائغ، 2018: 41).

وفي المملكة العربية السعودية، اعتمد النظام القانوني مصطلح "الجرائم المعلوماتية" بشكل رسمي، حيث نصت المادة الأولى، الفقرة الثامنة، من نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/7) وتاريخ 1428/3/8هـ، على أنها: "أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام هذا النظام" (نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي، 1428هـ).

وعليه، يتضح أن مفهوم الجرائم الإلكترونية يتسم بالتعدد والشمولية، حيث يتراوح بين التعريفات التقنية التي تركز على الأداة المستخدمة، والتعريفات القانونية التي تركز على طبيعة الفعل الإجرامي وآثاره، إلا أن القاسم المشترك بينها جميعاً هو ارتباطها المباشر باستخدام تقنيات المعلومات والاتصال.

ب- خصائص الجرائم الإلكترونية:

تتميز الجرائم الإلكترونية بجملة من الخصائص التي تميزها عن الجرائم التقليدية، ومن أبرزها ما يلي:

1. **المهارات التقنية لمرتكبها:** غالباً ما يكون مرتكب الجريمة الإلكترونية شخصاً على درجة عالية من الذكاء والدهاء، ويمتلك مهارات تقنية متقدمة تمكنه من التعامل مع أنظمة الحاسب الآلي ومعرفة أساليب التشغيل وتخزين المعلومات والوصول إليها. وعلى العكس من ذلك، قد يكون مرتكب الجريمة التقليدية محدود التعليم أو من ذوي الثقافة البسيطة (اليوسف، 2015: 97).
2. **الدوافع السلوكية:** قد يتمتع الجاني في الجرائم الإلكترونية بمستوى اجتماعي واقتصادي جيد، ويكون متكيفاً مع محيطه الاجتماعي، إلا أن دافعه الأساسي غالباً يتمثل في الرغبة في تحدي الأنظمة أو قهرها، وهو ما قد يفوق في أهميته لديه السعي وراء المكاسب المادية. بينما يغلب على مرتكب الجريمة التقليدية الاضطراب أو عدم الاندماج الاجتماعي (الهدف، 2022: 149).

3. **الطبيعة غير المادية للجريمة:** تترك الجرائم الإلكترونية أثراً غير ملموسة؛ فهي غالباً ما تستهدف البيانات والمعلومات بدلاً من الممتلكات المادية، مما يجعلها أقل عنفاً وأكثر صعوبة في الإثبات. فالجاني لا يخلف عادةً دليلاً مادياً مباشراً، الأمر الذي يعقد عملية الكشف عن الجريمة وإثباتها مقارنة بالجرائم التقليدية التي تترك أثراً أو شهوداً يمكن الاستناد إليهم (اليوسف، 2015: 97).

4. **البعد العابر للحدود:** تنتم الجرائم الإلكترونية بطابع دولي عابر للحدود، حيث يمكن تنفيذها عبر الشبكة المعلوماتية من أي مكان في العالم، مما يخلق تحديات قانونية وفنية وسياسية في مجال الملاحقة الجنائية وتنسيق الجهود بين الدول (بسيوني، 2013: 52).

5. **صعوبة الإثبات:** يعود ذلك إلى خصوصية الأدلة الرقمية، إذ تتمثل في بيانات غير مرئية أو متغيرة باستمرار، مما يجعل تتبعها معقداً ويستلزم خبرة فنية متخصصة، وغالباً ما تكون هذه الجرائم بلا شهود مباشر، وبصعب تحديد مصدرها، خاصة في الجرائم المرتبطة بالبريد الإلكتروني أو الهويات الرقمية المزيفة (اليوسف، 2015: 98).

ج- أنواع وأشكال الجرائم الإلكترونية:

أشارت الدراسات إلى أن الجرائم الإلكترونية تتخذ عدة صور وأشكال، من أبرزها ما يلي:

1. **التشهير الإلكتروني:** نشر أخبار أو معلومات مضللة بقصد الإساءة لشخص أو جهة، سواء عبر اختراق المواقع الشخصية أو إنشاء منصات موازية للتشهير، وقد يمتد ليشمل المؤسسات أو المعتقدات الدينية والسياسية (متولي، 2015: 46).
2. **الاحتيال الإلكتروني:** استخدام أساليب خداع كإنشاء مشاريع وهمية أو انتحال صفات مزيفة بغرض الاستيلاء على أموال أو بيانات المجني عليه (الربيع، 2018: 172).
3. **التصيد الإلكتروني:** الحصول على بيانات حساسة مثل كلمات المرور أو تفاصيل البطاقات البنكية عبر رسائل أو إعلانات مزيفة توهم الضحية بارتباطها بجهات رسمية (أبو منصور، 2017: 252).
4. **التنمر الإلكتروني:** استخدام وسائل الاتصال الرقمية للإيذاء النفسي أو التهديد أو الابتزاز، وهو أحد أشكال الإساءة الأكثر انتشاراً مع تطور الهواتف الذكية.
5. **الهندسة الاجتماعية:** استغلال الثقة أو السذاجة لدى الضحايا للحصول على معلومات خاصة أو دفعهم لسلوكيات تسهل الاختراق، وغالباً ما تُمارس عبر شبكات التواصل الاجتماعي (عبد الصادق، 2014: 32).
6. **الإرجاج الإلكتروني:** نشر الشائعات أو الأخبار الكاذبة بهدف إثارة القلق وزعزعة الثقة، مما يؤدي إلى إرباك الرأي العام والتأثير على استقرار المجتمع (القحطاني، 2015: 177).
7. **التغريب والاستدراج:** استهداف صغار السن عبر إيهامهم برغبة في تكوين علاقات افتراضية قد تتطور إلى لقاءات واقعية، مما يجعلهم عرضة للاستغلال (متولي، 2015: 46).
8. **التجسس الإلكتروني:** جمع معلومات المستخدمين دون علمهم باستخدام برامج خفية أو مكونات مجانية يتم تنزيلها من الإنترنت، بهدف مراقبة نشاطهم واستغلال بياناتهم (القحطاني، 2015: 177).

د- أخطار الجرائم الإلكترونية:

- شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً وتطور نوعي في المستوى الحرفي للجناة الذين يرتكبوا تلك الجرائم التي لا تعترف بحدود معينة للدول مما نتج عنه أخطار عديدة منها: (صائع، 2018: 46)
1. تؤثر على الاقتصاد العالمي حيث أظهرت الدراسات أن الأثر الناتج عن الجرائم المعلوماتية يفوق لحد بعيد الأثر الناجم عن الجرائم التقليدية.
 2. الأضرار بالتجارة وفقدان الثقة في التجارة الإلكترونية وفي التعامل بالبطاقات الائتمانية والشخصية للبنوك.
 3. الخسائر الفادحة لقطاع الأعمال بسبب التعدي على الملكية الفكرية وسرقة الأفكار فتفقد القدرة على التنافس والابتكار.
 4. سرقة البيانات والمعلومات الخاصة بالأفراد واستخدامها في ابتزازهم وتهديدهم أو استغلالهم مادياً للاحتيال عليهم أو استدراجهم لارتكاب جرائم أخلاقية.
 5. تسبب خسارة مادية للأفراد بالتحويل أو نقل الحسابات المصرفية، ونقل ملكية الأسهم والسندات وتحويل فواتير إلى أشخاص آخرين دون علمهم.
 6. إبطاء وتيرة الابتكار العالمي بتقليل معدل العائد للمبدعين بعد سرقة أفكارهم واختراعاتهم.
 7. الخطورة البالغة على المجتمع ترجع إلى نشر أكاذيب وإشاعات تهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن.
 8. استقطاب وتجنيب الأطفال والمراهقين والشباب في الجماعات الإرهابية والمرتزقة.

ثالثاً: الدور التوعوي للأسرة والحد من الجرائم الإلكترونية:

أ- الوعي بالجرائم الإلكترونية وأهميته:

تعد الأسرة خط الدفاع الأول في مواجهة الجرائم الإلكترونية، إلا أن كثيراً من الأسر تفتقر إلى إدراك حجم هذا الدور، ففي الماضي كان المهاجمين يعتمدون على اختراق كلمات المرور أو استغلال الثغرات التقنية، أما اليوم ومع تطور برامج الحماية، أصبحوا يلجأون إلى أسلوب الهندسة الاجتماعية لاستدراج الضحايا عبر التفاعل المباشر في وسائل التواصل أو البريد الإلكتروني، مستغلين الروابط الخادعة للحصول على بيانات حساسة أو ابتزاز الأفراد والتشهير بهم (درار، 2017: 18).

ومن هنا تبرز أهمية تعزيز الوعي الأسري بمخاطر الجرائم الإلكترونية ووسائل الوقاية منها، إذ يسهم هذا الوعي في الحد من انتشارها وتقليل أثارها، ويمكن للحكومات والجهات المعنية أن تلعب دوراً محورياً عبر استثمار وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي في نشر التوعية، وتزويد الأسر بالمستجدات المتعلقة بالتهديدات الإلكترونية وطرق التصدي لها (صائع، 2018: 56).

كما يمكن دعم هذا الدور من خلال استخدام قنوات توعوية متنوعة مثل: المواقع الإلكترونية، الحملات الإعلامية، الرسائل النصية القصيرة، الأفلام التوعوية، الإعلانات، الألعاب التفاعلية، والكتيبات الإرشادية، إلى جانب عقد المؤتمرات والدورات التدريبية في المدارس والجامعات. وينبغي أن تركز هذه الجهود على توضيح مفهوم الأمن المعلوماتي، وأشكال الجرائم الإلكترونية وأخطارها، وأهمية الإبلاغ عنها بدلاً من التستر على مرتكبيها (رشاد، 2014: 81).

ب- دور الأسرة في توعية أفرادها للتعامل مع الجرائم الإلكترونية:

يمكن تلخيص الدور التوعوي للأسرة في النقاط الآتية:

1. تزويد أفرادها بالتوعية اللازمة حول أهمية الأمن السيبراني والإرشادات الوقائية الأساسية.
2. تنمية الوعي بالمخاطر الإلكترونية وتوضيح أساليب الوقاية والحماية في بيئة رقمية مفتوحة وسريعة التغير.
3. تدريب الأبناء على مواجهة المخاطر والتصرف السليم عند التعرض لمحاولات استدراج أو ابتزاز إلكتروني.
4. مساعدة أفرادها على تقليل الخسائر الناجمة عن الاختراقات أو الهجمات، وتدريبهم على تقادي الأخطاء الشائعة في الاستخدام الرقمي (المنشوري، 2023: 101).

ج- الإجراءات التي يجب أن تتخذها الأسرة لحماية أفرادها من الجرائم الإلكترونية:

هناك عدد من الإجراءات الهامة التي يجب أن تأخذ بها الأسر لحماية أفرادها من الجرائم الإلكترونية، ومن أهم هذه الإجراءات ما يلي: (جبور، 2014: 83)

- 1- التأكد من استخدام كلمات مرور قوية لا يمكن تخمينها، وتغييرها من حين لآخر.
- 2- استمرارية تحديث نظام التشغيل للحاسوب الخاص والأجهزة الذكية الأخرى بصورة دائمة منعاً للاختراق والتجسس.
- 3- الحرص على تأمين جهاز الحاسوب والأجهزة الذكية من خلال استخدام عدة أشياء منها:
 - تفعيل برامج الحماية مثل الجدار الناري.
 - تفعيل مضادات الفيروسات واستخدامها.
 - التحديث المستمر لبرامج مكافحة التجسس.
 - تأمين وحماية البيانات المتعلقة بالبريد الإلكتروني في مجالات استخدام المعاملات المالية وغيرها.
 - البعد عن الأخطاء الناتجة عن عدم معرفة التعامل مع الحاسوب.
 - سرعة الاتصال وتبليغ الجهات الرسمية عند وقوع المستخدم ضحية لتجسس أو اختراق.
- 4- سد الثغرات الأمنية التي يتم اكتشافها في برامج التشغيل أولاً بأول.
- 5- إيجاد أقصى درجات الحماية للبيانات وتحديث الإعدادات الخاصة بها، وتجنب إجراء المعاملات المالية عليها.
- 6- ضبط التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي.
- 7- تأمين الشبكة اللاسلكية الخاصة.
- 8- الحرص على عدم استخدام أي نقطة اتصال مجهولة المصدر بالإنترنت مفتوحة بدون كلمة سر.
- 9- الابتعاد عن تحديث أو تثبيت أي برامج جديدة من أي موقع مجهول المصدر، واستخدام المواقع الموثوقة.

5. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.5. نوع الدراسة:

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية، التي تهدف إلى توصيف الحقائق الراهنة المرتبطة بظاهرة محددة، وتحليل أبعادها والعوامل المؤثرة فيها، فهي لا تقتصر على تحديد خصائص الظاهرة، بل تتجاوز ذلك إلى استكشاف العوامل والمتغيرات التي تسهم في نشوئها وانتشارها.

2.5. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي، بوصفه أحد المناهج الرئيسية في الدراسات الوصفية، حيث يقوم على دراسة الظواهر الاجتماعية القائمة في جماعة معينة ضمن نطاق مكاني وزماني محدد، ويركز هذا المنهج على جمع بيانات ميدانية مباشرة من الواقع الراهن، بما يساعد على الوصول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها في صياغة خطط وبرامج توعوية تعزز من دور الأسرة في الوقاية من الجرائم الإلكترونية.

3.5. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الأسر السعودية المقيمة بمدينة أبها، باعتبارها المجال المكاني الذي خُدد لإجراء البحث، ونظراً لصعوبة شمول جميع أفراد المجتمع بالدراسة، فقد تم الاعتماد على العينة العشوائية البسيطة لاختيار عينة ممثلة من الأسر السعودية بالمدينة، حيث قام الباحث بتوزيع الاستبانة إلكترونياً عبر تطبيقات (Google Forms) باستخدام البريد الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي مثل الواتساب، وقد تم توزيع الاستبانة على (200) أسرة، واستُرِجعت منها (188) استبانة صالحة للتحليل، تمثل العينة النهائية للدراسة.

4.5. مجالات وحدود الدراسة:

تحدد مجالات الدراسة فيما يلي:

- **المجال المكاني:** تم تطبيق الدراسة الميدانية بمدينة أبها بمنطقة عسير في المملكة العربية السعودية.
- **المجال الزمني:** جرى تنفيذ الدراسة خلال الفصل الدراسي الأول من العام 1447 هـ / 2025 م.
- **المجال البشري:** شملت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من الأسر السعودية بمدينة أبها، وبلغ عددها (188) أسرة.

5.5. أداة الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، ولغرض تسهيل عملية جمع البيانات والوصول إلى أكبر عدد من الأسر المستهدفة، قام الباحث بتحويل أداة الاستبيان إلى نموذج إلكتروني باستخدام منصة (Google Forms)، ثم جرى توزيعه إلكترونياً عبر البريد الإلكتروني وتطبيق (واتساب). وبعد استلام الردود من أفراد العينة، تم تنظيم البيانات وترميزها بشكل دقيق وإدخالها إلى برنامج التحليل الإحصائي SPSS، لاستكمال المعالجة الإحصائية وتحليل النتائج. وقد تم بناء الاستبيان بحيث يتألف من جزأين رئيسيين:

- **الجزء الأول:** البيانات الأولية، ويشمل: (الجنس، عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، نوع السكن، مدى امتلاك المعرفة التقنية وطرق التعامل معها).

- **الجزء الثاني:** محاور الاستبانة، ويتضمن أربعة محاور رئيسية كما يلي:

1. أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية –يتكون من (13) عبارة.
2. أهم مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية –يتكون من (12) عبارة.
3. دور الأسرة في تعزيز التوعية للوقاية من الجرائم الإلكترونية –يتكون من (10) عبارات.
4. المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية –يتكون من (10) عبارات.

تخضع خيارات الإجابة على محاور أداة الدراسة لمقياس ليكرت للتدرج الثلاثي بالخيارات (أوافق، إلى حد ما، لا أوافق)، وتأخذ الدرجات (3، 2، 1) على التوالي، والجدول التالي يوضح مقياس ليكرت للتدرج الثلاثي:

جدول رقم (1). مقياس ليكرت الثلاثي

الإجابة	الوزن	المتوسط الموزون
أوافق	3	3.0 - 2.34
محايد	2	2.34 > - 1.67
لا أوافق	1	1.67 > - 1

وبناءً على ذلك، تم حساب المتوسطات الحسابية المرجحة لكل عبارة من عبارات محاور أداة الدراسة، ثم مقارنتها بالمدى الموضح في الجدول أعلاه، ومن ثم تحديد مستوى الإجابة المناسب وفق نطاق المتوسط الحسابي الذي تقع ضمنه العبارة.

6.5. صدق وثبات الأداة:

(أ) صدق التكوين (الصدق الظاهري):

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة، تم عرضها على مجموعة من المختصين في مجال الدراسة، بالإضافة إلى المشرف العلمي، حيث قدموا ملاحظاتهم وتوجيهاتهم، وتم الأخذ بها لتصبح الأداة في صورتها النهائية الملائمة للبحث.

(ب) صدق الاتساق الداخلي:

تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بحساب معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية لها، وجاءت النتائج كما بالجدول التالي:

جدول رقم (2). صدق الاتساق الداخلي لعبارات أداة الدراسة حسب المحاور

المحاور	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	الدالة الإحصائية	رقم العبارة	معامل الارتباط بالمحور	الدالة الإحصائية
المحور الأول: أشكال الجرائم الإلكترونية	1	.749**	0.000	8	.771**	0.000
	2	.782**	0.000	9	.788**	0.000
	3	.774**	0.000	10	.799**	0.000
	4	.773**	0.000	11	.802**	0.000
	5	.720**	0.000	12	.724**	0.000
	6	.759**	0.000	13	.753**	0.000
	7	.817**	0.000			
المحور الثاني: مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية	1	.901**	0.000	7	.828**	0.000
	2	.780**	0.000	8	.870**	0.000
	3	.884**	0.000	9	.883**	0.000
	4	.773**	0.000	10	.860**	0.000

0.000	.814**	11	0.000	.829**	5	المحور الثالث: دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية
0.000	.795**	12	0.000	.773**	6	
0.000	.776**	6	0.000	.827**	1	
0.000	.871**	7	0.000	.862**	2	
0.000	.804**	8	0.000	.799**	3	
0.000	.850**	9	0.000	.843**	4	
0.000	.893**	10	0.000	.721**	5	المحور الرابع: المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية
0.000	.763**	6	0.000	.667**	1	
0.000	.694**	7	0.000	.596**	2	
0.000	.697**	8	0.000	.626**	3	
0.000	.691**	9	0.000	.582**	4	
0.000	.709**	10	0.000	.638**	5	

(**) معامل الارتباط دال إحصائياً عند مستوى (0.01)

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة باستخدام معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل عبارة ودرجة المحور التابع له. كما يوضح الجدول (2)، تراوحت معاملات الارتباط بين (0.582 – 0.901)، وجميعها موجبة ومرتفعة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.01). وعليه يمكن القول إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، وأن العبارات في كل محور تقيس بدقة ما وضعت لقياسه.

(ج) ثبات الاستبانة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معاملات ألفا كرونباخ، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول رقم (3). معاملات الثبات لأداة الاستبيان بطريقة كرونباخ-ألفا

المحاور	عدد العبارات	كرونباخ-ألفا
المحور الأول: أشكال الجرائم الإلكترونية	13	0.941
المحور الثاني: مخاطر وأثار الجرائم الإلكترونية	12	0.959
المحور الثالث: دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية	10	0.944
المحور الرابع: المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية	10	0.854
الاستبيان كاملاً	45	0.977

الجدول السابق يوضح نتائج الثبات لأداة الدراسة بطريقة كرونباخ-ألفا. نجد أن قيمة ألفا كرونباخ للمحور الأول الذي يتكون من 13 عبارة بلغت (0.941)، وللمحور الثاني الذي يتكون من 12 عبارة بلغت (0.959)، وللمحور الثالث الذي يتكون من 10 عبارات بلغت (0.944)، وللمحور الرابع الذي يتكون من 10 عبارات بلغت (0.854)، وللاستبيان كاملاً فقد بلغت قيمة ألفا

كرونباخ (0.977)، ونلاحظ أن جميع معاملات الثبات جاءت مرتفعة، مما سبق من نتائج الثبات فإنه يمكن التوصل إلى أن الأداة تتوفر فيها صفة الثبات، الأمر الذي يجعل الباحث مطمئناً لإجابات أفراد العينة على الاستبيان وأن النتائج التي يتم التوصل إليها من خلاله ستكون موثوقة ويمكن الاعتماد عليها.

7.5. الطرق الإحصائية المستخدمة:

تم إدخال تلك البيانات إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتم القيام بالمعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة وفقاً للبيانات الأولية.
2. معامل ارتباط بيرسون لحساب صدق الاتساق الداخلي.
3. معامل كرونباخ-ألفا لحساب معامل الثبات لأداة الدراسة.
4. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية للإجابة عن تساؤلات الدراسة.
5. اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) واختبار (ت) للعينات المستقلة لدراسة الفروق في محاور الاستبانة وفقاً للمتغيرات الأولية.

6. تحليل البيانات ومناقشة النتائج:

أولاً: خصائص أفراد عينة الدراسة.

تم تحديد عدد من المتغيرات الأولية لوصف أفراد عينة الدراسة، وتشمل: (الجنس، عمر رب الأسرة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري - السكن - امتلاك المعرفة بالتقنية المعرفة بالتقنية وطرق التعامل معها)، والتي تم اختيارها لاحتتمالية تأثيرها على نتائج الدراسة، هذا بالإضافة إلى كونها تعطي مؤشرات عامة عن العينة المستهدفة، وتفصيل ذلك فيما يلي:

جدول رقم (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	81	43.1%
أنثى	107	56.9%
المجموع	188	100.0%

وضح الجدول أن نسبة 56.9% من أفراد العينة إناث مقابل 43.1% ذكور، ما يشير إلى أن الإناث أبدين اهتماماً أكبر بالمشاركة في موضوع الدراسة المرتبط بالجرائم الإلكترونية، وهو ما قد يعكس وعياً متزايداً لديهن بأهمية التوعية الرقمية.

جدول رقم (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير عمر رب الأسرة

عمر رب الأسرة	العدد	النسبة المئوية
أقل من 32 سنة	15	8.0%
من 32 - > 39 سنة	105	55.9%
من 39 - > 46 سنة	51	27.1%
من 46 سنة فأكثر	17	9.0%
المجموع	188	100.0%

أظهرت النتائج أن الفئة العمرية من 32 إلى أقل من 39 سنة، شكّلت النسبة الأكبر بواقع 55.9%، تليها فئة 39 – أقل من 46 سنة بنسبة 27.1%، ثم فئة 46 سنة فأكثر بنسبة 9.0%، وأخيراً، فئة أقل من 32 سنة بنسبة 8.0%، ويعكس ذلك أن فئة الشباب في الثلاثينات هي الأكثر استجابة للدراسة، نظراً لارتباطها الوثيق باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة.

جدول رقم (6) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
9.0%	17	يقرأ ويكتب
28.2%	53	ثانوي أو أقل
53.2%	100	بكالوريوس
9.6%	18	دراسات عليا
100.0%	188	المجموع

بين الجدول أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون مؤهل بكالوريوس 53.2%، تليهم فئة الثانوي فأقل 28.2%، ثم الدراسات العليا 9.6%، وأخيراً يقرأ ويكتب بنسبة 9.0%، ويُفسر ارتفاع نسبة الجامعيين بارتباطهم المباشر باستخدام التقنية واهتمامهم بالوعي المتعلق بالجرائم الإلكترونية.

جدول رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري

النسبة المئوية	العدد	الدخل الشهري
11.2%	21	أقل من 5000 ريال
21.8%	41	من 5000 إلى أقل من 10000 ريال
27.1%	51	من 10000 إلى أقل من 15000 ريال
34.0%	64	من 15000 إلى أقل من 20000 ريال
5.9%	11	من 20000 ريال فأكثر
100.0%	188	المجموع

أوضحت النتائج أن النسبة الأعلى تمثلت في فئة الدخل 15,000 - أقل من 20,000 ريال بنسبة 34.0%، تليها فئة من 10000 إلى أقل من 15000 ريال بنسبة 27.1%، بينما جاءت النسبة الأقل في فئة 20000 ريال فأكثر بنسبة 5.9%، ويدل ذلك على أن غالبية العينة من ذوي الدخل المتوسطة إلى المرتفعة، مما يتيح لهم القدرة على امتلاك واستخدام الوسائل التكنولوجية.

جدول رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير نوع السكن

النسبة المئوية	العدد	نوع السكن
12.2%	23	بيت شعبي
64.4%	121	شقة
17.0%	32	فيلا

أخرى	12	6.4%
المجموع	188	100.0%

أظهر الجدول أن أغلب أفراد العينة يسكنون في شقق 64.4%، يليهم سكان الفلل 17.0%، ثم البيوت الشعبية 12.2%، وأخيراً أنواع سكن أخرى 6.4%، ويعكس هذا التنوع اختلاف المستويات الاقتصادية والاجتماعية للأسر محل الدراسة.

جدول رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير امتلاك المعرفة بالتقنية وطرق التعامل معها

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	162	86.2%
لا	26	13.8%
المجموع	188	100.0%

أفاد غالبية أفراد العينة بنسبة 86.2% بامتلاكهم معرفة تقنية وقدرة على التعامل مع وسائل التكنولوجيا، في حين أشار 13.8% فقط إلى عدم امتلاكهم لهذه المعرفة، ويُعزى ذلك إلى الانتشار الواسع للتقنيات الحديثة في المجتمع السعودي، ودعم الدولة للتحويل الرقمي في إطار رؤية 2030.

ثانياً: نتائج الإجابة عن تساؤلات الدراسة.

نتائج التساؤل الأول والذي ينص على: ما أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية التي تنتشر في المجتمع السعودي؟ للإجابة عن التساؤل الأول للدراسة، فقد تم إجراء التحليل الوصفي لعبارات المحور الأول لأداة الدراسة عن طريق احتساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة نحور العبارات المكونة للمحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (10). أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية مرتبة تنازلياً من وجهة نظر أفراد العينة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى الاستجابة	الترتيب
6	تهكير الأجهزة الإلكترونية وإرهاب الضحايا.	2.87	0.44	95.7%	أوافق	1
1	السطو على بطاقات الائتمان البنكية.	2.86	0.46	95.3%	أوافق	2
7	سرقة الهوية واستخدام المعلومات الخاصة في الجرائم.	2.86	0.46	95.3%	أوافق	3
11	نشر برامج التجسس عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية.	2.86	0.49	95.3%	أوافق	4
2	بث الشائعات والأفكار الهدامة والمتطرفة.	2.82	0.50	94.0%	أوافق	5
9	طلب ونشر العروض والمواد الإباحية.	2.82	0.52	94.0%	أوافق	6
13	نشر الأخبار الزائفة وإعادة تغريدها.	2.82	0.51	94.0%	أوافق	7

3	التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم.	2.81	0.50	93.7%	أوافق	8
10	بيع السلع غير المشروعة عبر الإنترنت.	2.81	0.54	93.7%	أوافق	9
8	جرائم السب والقذف عن طريق الإنترنت.	2.80	0.55	93.3%	أوافق	10
12	انتحال الشخصيات (خاصة في المعاملات التجارية).	2.74	0.59	91.3%	أوافق	11
4	التزوير والنصب والاحتيال.	2.73	0.58	91.0%	أوافق	12
5	إبتزاز الأشخاص بصور ومقاطع خاصة.	2.70	0.63	90.0%	أوافق	13
	المتوسط الحسابي لكامل المحور	2.81	0.52	93.7%	أوافق	

يوضح الجدول (10) نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور الأول، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة. بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.81)، وهو ما يقع ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكرت الثلاثي (3.0 – 2.34)، مما يعكس مستوى استجابة (أوافق) بنسبة موافقة عامة بلغت 93.7%، كما تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور بين (2.70) كأدنى قيمة و (2.87) كأعلى قيمة، وبنسب مئوية تراوحت بين 90.0% و 95.7%. وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات الحسابية لتشير إلى أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية والتي جاءت بالترتيب الآتي حيث حازت على المرتبة الأولى جريمة (تهكير الأجهزة الإلكترونية وإرهاب الضحايا) والتي جاءت بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.87) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية كل من جرائم (السطو على بطاقات الائتمان البنكية) و (سرقة الهوية واستخدام المعلومات الخاصة في الجرائم) و (نشر برامج التجسس عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية) والتي بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (2.86) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة كل من جرائم (بث الشائعات والأفكار الهدامة والمتطرفة) و (طلب ونشر العروض والمواد الإباحية) و (نشر الأخبار الزائفة وإعادة تغريدها) والتي بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (2.82) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة كل من جريمتي (التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم) و (بيع السلع غير المشروعة عبر الإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (2.81) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة (جرائم السب والقذف عن طريق الإنترنت) والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.80) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الحادية عشر جريمة (انتحال الشخصيات (خاصة في المعاملات التجارية) والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.74) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية عشر جريمة (التزوير والنصب والاحتيال) والتي بلغ متوسطها الحسابي (2.73) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة عشر والأخيرة جريمة (ابتزاز الأشخاص بصور ومقاطع خاصة) بمتوسط حسابي بلغ (2.70) ومستوى استجابة (أوافق).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن أكثر أشكال الجرائم الإلكترونية شيوعاً من وجهة نظر الأسر السعودية بمدينة أبها تمثلت في تهكير الأجهزة الإلكترونية والسطو على بطاقات الائتمان البنكية، يليها سرقة الهوية ونشر برامج التجسس، ويُعزى ذلك إلى ارتباط هذه الجرائم غالباً بالدوافع المالية لدى الجناة لتحقيق مكاسب سريعة، كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة كل من سعيد (2019) والهادي (2022)، حيث أشارتا إلى أن أبرز الجرائم المعلوماتية تتمثل في السطو على الحسابات البنكية ونشر الأفكار الهدامة والمتطرفة.

نتائج التساؤل الثاني والذي ينص على: ما أهم المخاطر والآثار التي تترتب على الجرائم الإلكترونية؟

للإجابة عن التساؤل الثاني للدراسة، فقد تم إجراء التحليل الوصفي لعبارات المحور الثاني لأداة الدراسة عن طريق احتساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة نحور العبارات المكونة للمحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (11). أهم مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية مرتبة تنازلياً من وجهة نظر أفراد العينة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى الاستجابة	الترتيب
3	تؤدي لسرقة وإتلاف معلومات الأفراد وتهدد خصوصياتهم.	2.89	0.41	96.3%	أوافق	1
4	التغريب بالفتيات واستدراجهن لممارسات غير أخلاقية.	2.88	0.42	96.0%	أوافق	2
5	زعزعة التماسك والترابط في نطاق الأسرة وحوادث التفكك الأسري.	2.85	0.47	95.0%	أوافق	3
12	الإصابة بالأمراض النفسية (الانطواء والعزلة والنسيان وفقدان التركيز).	2.85	0.45	95.0%	أوافق	4
1	استغلال الضحية وابتزازها للحصول على أموالها.	2.83	0.50	94.3%	أوافق	5
9	تدمير قيم الأسرة من خلال استغلال أفرادها والإساءة له والتي تؤثر في باقي أسرته.	2.83	0.51	94.3%	أوافق	6
2	تساعد في وجود جيل غير سوي يبرر الجريمة ويرتكبها بأريحية دون النظر إلى خطورة ذلك وتداعياته.	2.82	0.52	94.0%	أوافق	7
7	تؤثر على التكيف الاجتماعي للضحية واندماجها مع الآخرين.	2.80	0.54	93.3%	أوافق	8
6	تضعف من قدرة أفراد الأسرة على التفاعل والحوار الأسري بينهم.	2.79	0.52	93.0%	أوافق	9
8	تؤدي لحدوث جرائم جنسية على مواقع الشبكات الاجتماعية.	2.79	0.51	93.0%	أوافق	10
10	تهديد لأمن الدولة وسلامتها المالية.	2.78	0.54	92.7%	أوافق	12

11	أوافق	93.0%	0.52	2.79	11	خلق مشكلات اجتماعية وصحية للضحايا من نشر معلوماتهم وبياناتهم والأخبار الكاذبة التي تضر بهم وعائلاتهم.
	أوافق	94.3%	0.49	2.83		المتوسط الحسابي لكامل المحور

يبين الجدول (11) نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثاني، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة. وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.83)، وهو ما يقع ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكرت الثلاثي (3.0 – 2.34)، مما يعكس مستوى استجابة (أوافق) بنسبة موافقة عامة بلغت 94.3%، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات الحسابية لتشير إلى أهم مخاطر الجرائم الإلكترونية والتي جاءت بالترتيب الآتي حيث حازت على المرتبة الأولى (تؤدي لسرقة وإتلاف معلومات الأفراد وتهدد خصوصياتهم) والتي جاءت بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.89) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية (التغريب بالفتيات واستدراجهن لممارسات غير أخلاقية) بمتوسط حسابي بلغ (2.88) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة كل من (زعزعة التماسك والترابط في نطاق الأسرة و حدوث التفكك الأسري) و (الإصابة بالأمراض النفسية الانطواء والعزلة والنسيان وفقدان التركيز) بمتوسط حسابي لكل منها بلغ (2.85) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الخامسة كل من (استغلال الضحية وابتزازها للحصول على أموالها) و (تدمير قيم الأسرة من خلال استغلال أفرادها والإساءة له والتي تؤثر في باقي أسرته) بمتوسط حسابي بلغ (2.83) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة السابعة (تساعد في وجود جيل غير سوي يبرر الجريمة ويرتكبها بأريحية دون النظر إلى خطورة ذلك وتداعياته) بمتوسط حسابي بلغ (2.82) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة (تؤثر على التكيف الاجتماعي للضحية واندماجه مع الآخرين) بمتوسط حسابي بلغ (2.80) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة كل من (تضعف من قدرة أفراد الأسرة على التفاعل والحوار الأسري بينهم) و (تؤدي لحدوث جرائم جنسية على مواقع الشبكات الاجتماعية) و (خلق مشكلات اجتماعية وصحية للضحايا من نشر معلوماتهم وبياناتهم والأخبار الكاذبة التي تضر بهم وعائلاتهم) بمتوسط حسابي بلغ (2.79) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية عشر والأخيرة (تهديد لأمن الدولة وسلامتها المالية) بمتوسط حسابي بلغ (2.78) ومستوى استجابة (أوافق).

وبناءً على هذه النتائج، يتضح أن أخطر الآثار التي تترتب على الجرائم الإلكترونية من وجهة نظر الأسر السعودية بمدينة أبها هي سرقة المعلومات وانتهاك الخصوصية، والتغريب بالفتيات، وابتزاز الضحايا مالياً، إلى جانب التأثير السلبي على التماسك الأسري والصحة النفسية، ويُعزى ذلك إلى استغلال الجناة للوسائل الإلكترونية بطرق ذكية تمكّنهم من السيطرة على الضحايا والتشهير بهم، خاصة في ظل حساسية الأعراف الاجتماعية التي قد تدفع الضحايا إلى الخضوع لابتزازهم، كما تختلف هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة ندا (2017) ودراسة الهادي (2020)، مما يشير إلى وجود تباين في إدراك خطورة الجرائم الإلكترونية باختلاف الزمان والسياق الاجتماعي.

نتائج التساؤل الثالث والذي ينص على: ما طبيعة الدور الذي تقوم به الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية؟

للإجابة عن التساؤل الثالث للدراسة، فقد تم إجراء التحليل الوصفي لعبارات المحور الثالث لأداة الدراسة عن طريق احتساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة نحور العبارات المكونة للمحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (12). دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية مرتبة تنازلياً من وجهة نظر أفراد العينة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى الاستجابة	الترتيب
4	توعية أفراد الأسرة بتجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا للضرورة.	2.92	0.36	97.3%	أوافق	1
2	توعية أفراد الأسرة بضرورة الالتزام بتعاليم الدين في المعاملات اليومية.	2.89	0.42	96.3%	أوافق	2
5	التوعية باستخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها.	2.86	0.43	95.3%	أوافق	3
6	تقديم النصائح المستمرة عن أضرار التعامل غير الحذر لشبكات ومواقع الانترنت.	2.86	0.43	95.3%	أوافق	4
3	توعية أفراد الأسرة بالتعامل الحذر مع مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي.	2.86	0.47	95.3%	أوافق	5
1	توعية أفراد الأسرة على استخدام المواقع الإلكترونية الآمنة الموثوقة.	2.83	0.48	94.3%	أوافق	6
10	تشجيع الأبناء على الشفافية والتواصل مع أحد أفراد الأسرة في حالة التعرض لجريمة إلكترونية.	2.83	0.51	94.3%	أوافق	7
7	تشجع أفراد الأسرة على الاندماج بالحياة الاجتماعية وعدم الانشغال بالحياة الافتراضية على الانترنت.	2.80	0.51	93.3%	أوافق	8
9	الحرص على حضور الدورات التدريبية لتوعية الأسرة بمخاطر الجريمة الإلكترونية وسبل الوقاية.	2.76	0.59	92.0%	أوافق	9
8	تنمية الرقابة الذاتية لدى الأبناء للحد من استخدامهم المفرط للمواقع الإلكترونية.	2.72	0.63	90.7%	أوافق	10
	المتوسط الحسابي لكامل المحور	2.84	0.48	94.7%	أوافق	

يبين الجدول (12) نتائج التحليل الإحصائي لعبارات المحور الثالث، حيث تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة، وقد بلغ المتوسط الحسابي للمحور ككل (2.84)، وهو ما يقع ضمن الفئة الأولى من مقياس ليكرت الثلاثي (3.0 – 2.34)، بما يعكس مستوى استجابة (أوافق) بنسبة موافقة عامة بلغت 94.7%، وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات الحسابية لتشير إلى أهم أدوار الأسرة في الحد من الجرائم الإلكترونية والتي جاءت بالترتيب الآتي حيث حازت على المرتبة الأولى (توعية أفراد الأسرة بتجنب وضع البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل

الاجتماعي إلا للضرورة) والتي حازت على أعلى متوسط حسابي بلغ (2.92) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثانية (توعية أفراد الأسرة بضرورة الالتزام بتعاليم الدين في المعاملات اليومية) بمتوسط حسابي بلغ (2.89) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثالثة كل من (التوعية باستخدام حسابات المصارف والفيزا ووسائل الدفع الأخرى في المواقع الموثوق فيها) و (تقديم النصائح المستمرة عن أضرار التعامل غير الحذر لشبكات ومواقع الانترنت) و (توعية أفراد الأسرة بالتعامل الحذر مع مواقع الانترنت والتواصل الاجتماعي) بمتوسط حسابي بلغ (2.86) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة السادسة كل من (توعية أفراد الأسرة على استخدام المواقع الإلكترونية الآمنة الموثوقة) و (تشجيع الأبناء على الشفافية والتواصل مع أحد أفراد الأسرة في حالة التعرض لجريمة إلكترونية) بمتوسط حسابي بلغ (2.83) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة (تشجع أفراد الأسرة على الاندماج بالحياة الاجتماعية وعدم الانشغال بالحياة الافتراضية على الانترنت) بمتوسط حسابي بلغ (2.80) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة (الحرص على حضور الدورات التثقيفية لتوعية الأسرة بمخاطر الجريمة الإلكترونية وسبل الوقاية) بمتوسط حسابي بلغ (2.76) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة (تنمية الرقابة الذاتية لدى الأبناء للحد من استخدامهم المفرط للمواقع الإلكترونية) بمتوسط حسابي بلغ (2.72) ومستوى استجابة (أوافق).

ومن خلال النتائج يتضح أن أبرز أدوار الأسرة في مواجهة الجرائم الإلكترونية ركزت في الوقاية والتوعية، ولا سيما تجنب نشر البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، وتعزيز الالتزام الديني والقيمي، إضافة إلى نشر ثقافة الاستخدام الآمن للمعاملات الإلكترونية والتعامل مع الشبكات الاجتماعية بحذر، ويُستنتج أن الوعي الأسري يمثل حجر الأساس في الحد من هذه الجرائم، وهو ما يفسر حصول بند تجنب نشر البيانات والصور الشخصية على أعلى نسبة استجابة، نظراً لحرص الأسر على حماية أبنائهم من مخاطر الابتزاز والاستغلال، كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة الزين (2021) التي أكدت أهمية تعزيز الوعي الأسري بإجراءات الحماية الإلكترونية والتعامل المسؤول مع وسائل التواصل الاجتماعي.

نتائج التساؤل الرابع والذي ينص على: ما أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه الأسرة وتضعف من دورها في التعامل مع الجرائم الإلكترونية؟

للإجابة عن التساؤل الرابع للدراسة، فقد تم إجراء التحليل الوصفي لعبارات المحور الرابع لأداة الدراسة عن طريق احتساب قيم المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسبة الموافقة لاستجابات أفراد العينة نحور العبارات المكونة للمحور، وذلك كما يلي:

جدول رقم (13). المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية مرتبة تنازلياً من وجهة نظر أفراد العينة.

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	مستوى الاستجابة	الترتيب
2	تطور التكنولوجيا بسرعة كبيرة مما يجعل من الصعب على أفراد الأسرة متابعة أحدث الأمور وفهم كيفية حماية أنفسهم.	2.84	0.48	94.7%	أوافق	1

4	صعوبة السيطرة على ما يبث ويعرض على المواقع الإلكترونية.	2.84	0.47	%94.7	أوافق	2
6	تراجع دور الإعلام في إلقاء الضوء على جرائم الانترنت.	2.84	0.46	%94.7	أوافق	3
10	كثرة وتنوع البرامج والمواقع الإلكترونية لا تساعد الأسر على ضبط أو تحديد استخدامهم لبعضها.	2.81	0.52	%93.7	أوافق	4
1	نقص الوعي الأسري بالتكنولوجيا والأمور الرقمية.	2.81	0.48	%93.7	أوافق	5
3	انشغال الوالدين بحياتهم اليومية لدرجة أنهم لا يتمكنون من مراقبة نشاط أطفالهم على الإنترنت بشكل كافٍ.	2.81	0.53	%93.7	أوافق	6
9	قد يعاني بعض أفراد الأسرة، خاصة الأطفال والمراهقين من إدمان الإنترنت، مما يجعلهم عرضة للمخاطر الأمنية عبر الإنترنت.	2.74	0.56	%91.3	أوافق	7
7	تنوع طرق الجريمة الإلكترونية مع تطور التقنية الحديثة.	2.69	0.69	%89.7	أوافق	8
8	قلة الحوار العائلي مما يجعل من الصعب تبادل الخبرات والنصائح بين أفراد الأسرة لحماية بعضهم البعض.	2.61	0.68	%87.0	أوافق	9
5	الثقة الزائدة لدى بعض أفراد الأسرة في الانترنت ومصادر المعلومات الرقمية مما قد يؤدي إلى الوقوع في فخ الاحتيال والتلاعب الإلكتروني.	2.55	0.56	%85.0	أوافق	10
	المتوسط الحسابي لكامل المحور	2.75	0.54	%91.7	أوافق	

أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي للمحور الرابع بلغ (2.75) ضمن الفئة (2.34 – 3.0) من مقياس ليكرت الثلاثي، وبمستوى استجابة (أوافق) بنسبة (91.7%). تراوحت المتوسطات الحسابية لعبارات المحور بين (2.55) و(2.84)، بقيم انحراف معياري تراوحت بين (0.54) وأقل، مما يشير إلى تجانس إجابات العينة. وقد تم ترتيب العبارات تنازلياً وفقاً لقيم المتوسطات الحسابية لتشير إلى أهم المعوقات والتحديات والتي جاءت بالترتيب الآتي، حيث حازت على المرتبة الأولى كل من (تطور التكنولوجيا بسرعة كبيرة مما يجعل من الصعب على أفراد الأسرة متابعة أحدث الأمور وفهم كيفية حماية أنفسهم) و (صعوبة السيطرة على ما يبث ويعرض على المواقع الإلكترونية) و (تراجع دور الإعلام في إلقاء الضوء على جرائم الانترنت) والتي جاءت بنفس قيمة المتوسط الحسابي (2.84) ويقابلها مستوى الاستجابة (أوافق) وفقاً لمقياس ليكرت الثلاثي، ثم جاءت في المرتبة الرابعة كل من (كثرة وتنوع البرامج والمواقع الإلكترونية لا تساعد الأسر على ضبط أو تحديد استخدامهم لبعضها)

و (نقص الوعي الأسري بالتكنولوجيا والأمور الرقمية) و (انشغال الوالدين بحياتهم اليومية لدرجة أنهم لا يتمكنون من مراقبة نشاط أطفالهم على الإنترنت بشكل كافٍ) حيث بلغ المتوسط الحسابي لكل منها (2.81) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة السابعة (قد يعاني بعض أفراد الأسرة، خاصة الأطفال والمراهقين من إدمان الإنترنت، مما يجعلهم عرضة للمخاطر الأمنية عبر الإنترنت) بمتوسط حسابي بلغ (2.74) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة الثامنة (نوع طرق الجريمة الإلكترونية مع تطور التقنية الحديثة) بمتوسط حسابي بلغ (2.69) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة التاسعة (قلة الحوار العائلي مما يجعل من الصعب تبادل الخبرات والنصائح بين أفراد الأسرة لحماية بعضهم البعض) بمتوسط حسابي بلغ (2.61) ومستوى استجابة (أوافق)، ثم جاءت في المرتبة العاشرة والأخيرة (الثقة الزائدة لدى بعض أفراد الأسرة في الإنترنت ومصادر المعلومات الرقمية مما قد يؤدي إلى الوقوع في فخ الاحتيال والتلاعب الإلكتروني) بمتوسط حسابي بلغ (2.55) ومستوى استجابة (أوافق).

وبذلك يتضح أن أبرز التحديات تتمثل في سرعة التطور التكنولوجي وصعوبة مواكبته، إلى جانب ضعف الوعي الأسري والرقابة الأبوية، وتشير النتائج إلى اختلافها عن بعض الدراسات السابقة (سعيد، 2019؛ التيماني، 2021؛ العقيل، 2022) التي ركزت على ضعف القوانين والتشريعات بوصفها المعوق الأبرز.

ثالثاً: نتائج الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الأولية.

تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً للمتغيرات الأولية، وذلك كما يلي:

جدول رقم (14). نتائج اختبار (ت) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

المحاور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار T	الدلالة الإحصائية
أشكال الجرائم الإلكترونية	ذكر	81	2.84	0.37	1.127	0.261
	أنثى	107	2.78	0.42		
مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية	ذكر	81	2.84	0.42	0.464	0.643
	أنثى	107	2.81	0.41		
دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية	ذكر	81	2.84	0.40	0.237	0.813
	أنثى	107	2.83	0.40		
المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية	ذكر	81	2.81	0.38	0.575	0.566
	أنثى	107	2.78	0.32		

تشير نتائج اختبار (ت) إلى أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد العينة من الذكور والإناث حول جميع محاور الدراسة جاءت متقاربة، حيث تراوحت بين (2.78 – 2.84). كما تبين أن قيم الدلالة الإحصائية لجميع المحاور أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الذكور والإناث في جميع محاور الدراسة.

جدول رقم (15). نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير عمر رب الأسرة.

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربعات المتوسطات	قيمة الاختبار F	الدلالة الإحصائية
أشكال الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.26	3	0.087	0.542	0.654
	داخل المجموعات	29.64	184	0.161		
	الكلية	29.90	187			
مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.40	3	0.135	0.799	0.496
	داخل المجموعات	31.09	184	0.169		
	الكلية	31.49	187			
دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.38	3	0.126	0.790	0.501
	داخل المجموعات	29.29	184	0.159		
	الكلية	29.66	187			
المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.49	3	0.163	1.359	0.257
	داخل المجموعات	22.09	184	0.120		
	الكلية	22.58	187			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى أن قيم (F) لجميع محاور الدراسة كانت منخفضة، كما أن قيم الدلالة الإحصائية المقابلة لها جاءت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة حول محاور أداة الدراسة تعزى لمتغير عمر رب الأسرة. وبذلك يمكن الاستنتاج أن وعي الأسر السعودية بمدينة أبها بموضوع الجرائم الإلكترونية ومعوقات ومخاطرها ودور الأسرة في مواجهتها يتسم بقدر من التجانس بين مختلف الفئات العمرية لرب الأسرة.

جدول رقم (16). نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى التعليمي.

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربعات المتوسطات	قيمة الاختبار F	الدلالة الإحصائية
أشكال الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.12	3	0.041	0.253	0.859
	داخل المجموعات	29.78	184	0.162		
	الكلية	29.90	187			

0.605	0.616	0.104	3	0.31	بين المجموعات	مخاطر وأثار الجرائم الإلكترونية
		0.169	184	31.18	داخل المجموعات	
			187	31.49	الكلية	
0.430	0.924	0.147	3	0.44	بين المجموعات	دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية
		0.159	184	29.22	داخل المجموعات	
			187	29.66	الكلية	
0.718	0.449	0.055	3	0.16	بين المجموعات	المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية
		0.122	184	22.41	داخل المجموعات	
			187	22.58	الكلية	

توضح نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن قيم (F) لجميع المحاور منخفضة، كما أن قيم الدلالة الإحصائية المصاحبة لها جاءت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يدل على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة تعزى لمتغير المستوى التعليمي. وبناءً على ذلك يمكن القول إن وعي الأسر السعودية بمدينة أبها بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وكذلك إدراكهم لدور الأسرة والمعوقات المرتبطة بهذا الدور، لا يتأثر بالمستوى التعليمي لرب الأسرة، مما يشير إلى تجانس الرؤى بين مختلف المستويات التعليمية في هذا المجال.

جدول رقم (17). نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير الدخل الشهري.

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربعات المتوسطات	قيمة الاختبار F	الدلالة الإحصائية
أشكال الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.70	4	0.175	1.095	0.360
	داخل المجموعات	29.20	183	0.160		
	الكلية	29.90	187			
مخاطر وأثار الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.54	4	0.135	0.795	0.530
	داخل المجموعات	30.95	183	0.169		
	الكلية	31.49	187			
دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.50	4	0.124	0.781	0.539
	داخل المجموعات	29.16	183	0.159		
	الكلية	29.66	187			
المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.71	4	0.176	1.476	0.211
	داخل المجموعات	21.87	183	0.120		
	الكلية	22.58	187			

تُظهر نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن قيم الاختبار (F) لجميع المحاور كانت منخفضة، وأن قيم الدلالة الإحصائية المصاحبة لها جاءت جميعها أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يشير إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل الشهري. وبناءً على ذلك يمكن القول إن وعي الأسر السعودية بمدينة أبها بالجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وإدراكهم لدور الأسرة والمعوقات المرتبطة بهذا الدور، لا يختلف باختلاف مستوى الدخل الشهري، مما يعكس نوعاً من التجانس في اتجاهات الأسر بغض النظر عن أوضاعهم الاقتصادية.

جدول رقم (18). نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لدراسة الفروق في محاور أداة الدراسة وفقاً لمتغير نوع السكن.

المحاور	مصادر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربعات المتوسطات	قيمة الاختبار F	الدلالة الإحصائية
أشكال الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.20	3	0.067	0.412	0.744
	داخل المجموعات	29.70	184	0.161		
	الكلي	29.90	187			
مخاطر وآثار الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.28	3	0.095	0.557	0.644
	داخل المجموعات	31.21	184	0.170		
	الكلي	31.49	187			
دور الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.48	3	0.161	1.015	0.387
	داخل المجموعات	29.18	184	0.159		
	الكلي	29.66	187			
المعوقات والتحديات التي تضعف من دور الأسرة في التعامل مع الجرائم الإلكترونية	بين المجموعات	0.42	3	0.140	1.159	0.327
	داخل المجموعات	22.16	184	0.120		
	الكلي	22.58	187			

تشير نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) إلى أن قيم الاختبار (F) لجميع محاور الدراسة جاءت منخفضة، كما أن قيم الدلالة الإحصائية المصاحبة لها كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في متوسطات استجابات أفراد العينة نحو محاور أداة الدراسة تبعاً لمتغير نوع السكن. وبناءً على ذلك يمكن الاستنتاج أن مستوى إدراك الأسر السعودية بمدينة أبها لأشكال الجرائم الإلكترونية ومخاطرها، وكذلك دور الأسرة والمعوقات المرتبطة به، لا يتأثر بنوع السكن (شقة، فيلا، منزل شعبي...)، وهو ما يعكس تجانس الوعي الأسري بالجرائم الإلكترونية بغض النظر عن طبيعة المسكن.

7. النتائج والتوصيات:

1.7. نتائج الدراسة

توصلت الدراسة للنتائج التالية:

1. أوضحت نتائج الدراسة أن أفراد عينة البحث من الأسر السعودية بمدينة أبها أبدوا موافقة مرتفعة بنسبة (93.7%) حول أبرز أشكال الجرائم الإلكترونية التي يتعرض لها المجتمع، حيث تمثلت هذه الجرائم في تهكير الأجهزة الإلكترونية وإرهاب الضحايا، والسطو على بطاقات الائتمان البنكية، إضافة إلى سرقة الهوية واستخدام المعلومات الشخصية في أنشطة إجرامية.
2. أظهرت النتائج أن نسبة (94.3%) من أفراد العينة يدركون حجم المخاطر والآثار المترتبة على الجرائم الإلكترونية، إذ يأتي في مقدمتها سرقة وإتلاف معلومات الأفراد وتهديد خصوصياتهم، والتغريب بالفتيات واستدراجهن لممارسات غير أخلاقية، فضلاً عن دورها في زعزعة التماسك الأسري وحدوث التفكك داخل الأسرة.
3. أظهرت النتائج أن نسبة (94.7%) من المشاركين أكدوا على الدور الجوهري الذي تضطلع به الأسرة في التوعية والوقاية من الجرائم الإلكترونية، حيث يتمثل هذا الدور في توعية أفراد الأسرة بضرورة تجنب نشر البيانات والصور الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي إلا للضرورة، والالتزام بتعاليم الدين في المعاملات اليومية، إضافة إلى التوجيه باستخدام الحسابات البنكية ووسائل الدفع الإلكتروني في المواقع الموثوقة فقط.
4. أظهرت النتائج أن (91.7%) من أفراد العينة يرون وجود معوقات وتحديات تحد من قدرة الأسرة على القيام بدورها في مواجهة الجرائم الإلكترونية، أبرزها التطور المتسارع للتكنولوجيا وصعوبة مواكبتها، وضعف القدرة على السيطرة على ما يتم بثه أو عرضه في المواقع الإلكترونية، إلى جانب تراجع دور الإعلام في تسليط الضوء على هذه الجرائم ومخاطرها.
5. أظهرت النتائج الإحصائية عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة تجاه محاور الدراسة باختلاف المتغيرات الديموغرافية المتمثلة في الجنس، وعمر رب الأسرة، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري، ونوع السكن، مما يشير إلى أن الجرائم الإلكترونية وآثارها وتحديات مواجهتها تشكل ظاهرة عامة تمس مختلف شرائح المجتمع دون تمييز.

2.7. التوصيات:

- في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يوصي الباحث بمجموعة من الإجراءات التي من شأنها تعزيز دور الأسرة والجهات ذات العلاقة في مواجهة الجرائم الإلكترونية والحد من مخاطرها، وذلك على النحو الآتي:
- 1- التأكيد على أهمية تدريب أفراد الأسرة السعودية على تبني التدابير والاحتياطات الأمنية اللازمة لحماية أنفسهم وأبنائهم من الجرائم الإلكترونية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي الأسري تجاه هذه المخاطر. كما يوصى بضرورة تشجيع أفراد الأسرة على الإبلاغ الفوري عن أي اعتداء إلكتروني يتعرضون له لدى الجهات المختصة، بما يعزز من جهود الحد من النشاط الإجرامي الإلكتروني.
 - 2- توصي الدراسة بزيادة التعاون بين الجهات المعنية لتنقيف وتوعية الأسر السعودية بالمفاهيم المستجدة في مجال الجرائم المعلوماتية، إضافة إلى دمج قضايا الأمن المعلوماتي ضمن مناهج التعليم منذ المراحل المبكرة، بما يتناسب مع مستوى كل مرحلة تعليمية، وذلك من خلال تقديم معارف أساسية حول المواقع الموثوقة، وكيفية التعامل مع الفضاء السيبراني.

- 3- تشدد الدراسة على ضرورة توعية الشباب والأطفال بأساليب التعامل الآمن مع الأشخاص مجهولي الهوية في الألعاب الإلكترونية الجماعية، تفادياً لما قد يترتب عليها من مخاطر، إلى جانب تكثيف الحملات الإعلامية الهادفة إلى إبراز مخاطر الجرائم الإلكترونية، والتعريف بعمليات الاختراق والاستهداف التي قد يتعرض لها المجتمع السعودي، مع توضيح سبل الوقاية منها.
- 4- توصي الدراسة بنشر المعلومات المرتبطة بالجرائم الإلكترونية عبر الوسائل الأكثر تأثيراً وانتشاراً في المجتمع، بما يسهل وصولها إلى مختلف الفئات العمرية والاجتماعية، كما توصي بتشديد العقوبات المفروضة على مرتكبي الجرائم الإلكترونية، والعمل على تعزيز التعاون الدولي من خلال اتفاقيات مشتركة لتتبع مرتكبي هذه الجرائم ووضع قواعد واضحة للتعامل معها بسرعة وفعالية.
- 5- تبرز الدراسة أهمية تعزيز دور الإصلاح الأسري في معالجة المشكلات الناجمة عن الجرائم الإلكترونية، مثل الابتزاز، أو الاحتيال، أو غيرها من الممارسات غير الأخلاقية، وذلك عبر تقديم حلول اجتماعية وتوعوية للحد من أثارها. كما توصي بتفعيل الدور الوقائي للمؤسسات التوعوية المختلفة، مثل الأسرة، المسجد، المدرسة، والإعلام، من خلال تنمية الوعي بخطورة الجرائم الإلكترونية وتعزيز القيم الدينية والأخلاقية التي تسهم في الحد من انتشارها.

8. المراجع:

1.8. المراجع العربية.

- أبو ثنين، سعود عبيد. (2019). الأبعاد الاجتماعية والأمنية للجرائم المعلوماتية في المجتمع السعودي. كلية الملك فهد الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، العدد 78.
- أبو منصور، حسين يوسف. (2017). توظيف تقنية التصنيف الربطي للكشف عن مواقع التصيد الإلكتروني. المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، 5(9)، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- بسيوني، عبد الحميد. (2013). برمجة الإنترنت (الطبعة الأولى). دار الكتاب العلمية للنشر.
- بيومي، محمد أحمد، و ناصر، عفاف عبد العليم. (2013). علم الاجتماع العائلي: دراسة التغيرات في الأسرة العربية. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- التيمناني، مداخل زيد عبد الرحيم. (2021). واقع الوعي المعلوماتي بالأمن السيبراني لدى الأفراد في المجتمع السعودي كما يدركها الخبراء المختصون بالأمن السيبراني. مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد 67.
- جبور، منى. (2014). الأمن السيبراني: التحديات ومستلزمات المواجهة. جامعة الدول العربية، المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، اللقاء السنوي الأول للمختصين في أمن وسلامة الفضاء السيبراني.
- جواد، أشرف حسن محمد. (2015). الجريمة المعلوماتية أو الإلكترونية: أنواعها وخصائصها وطرق الوقاية منها. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، 23(1).
- الحوات، علي. (2009). مبادئ علم الاجتماع. طرابلس: منشورات الجامعة المفتوحة.

- درار، نسيمه. (2017). الأمن المعلوماتي وسبل مواجهة مخاطره في التعامل الإلكتروني (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أبو بكر بالقائد، يلميسان، الجزائر.
- الربيعه، صالح بن علي. (2018). الأمن القومي وحماية المستخدم من مخاطر الإنترنت. الملتقى الأول بالإدارة العامة لتعليم جدة.
- رشاد، أحمد. (2014). مدى إدراك أولياء الأمور لأدوارهم الرامية إلى تعزيز سلامة الأطفال على شبكة الإنترنت ودرجة ممارستهم لها. مجلة العلوم التربوية، 1، كلية البنات للآداب والعلوم التربوية، جامعة عين شمس.
- زهران، حامد عبد السلام. (2016). علم النفس الاجتماعي. القاهرة: دار الكتب.
- الزين، غدير برنس. (2021). الجرائم الإلكترونية ومستوى الوعي بخطورتها: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي الأردني. مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، 29(2)، الجامعة الإسلامية بغزة.
- سعيد، أميمة دسوقي محمد. (2019). الوعي المجتمعي بالجرائم المعلوماتية لدى الطالبة الجامعية: دراسة من منظور تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية. مجلة الخدمة الاجتماعية، 61(3).
- صائغ، وفاء بنت حسن. (2018). وعي أفراد الأسرة بمفهوم الأمن السيبراني وعلاقته باحتياجاتهم الأمنية من الجرائم الإلكترونية. المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 14(3).
- الطيبي، محمد. (2012). مدخل إلى التربية (الطبعة الأولى). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- العيان، محمد علي العريان. (2014). الجرائم المعلوماتية. دار الجامعة الجديدة للنشر.
- العقيل، صالح عبد الله. (2022). الوعي الاجتماعي والجرائم الإلكترونية: دراسة ميدانية على عينة من الأفراد بمدينة بريدة في منطقة القصيم. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، 26(1).
- علاش، كهينة. (2022). مخاطر الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بين اختراق الخصوصية وآليات المواجهة. مجلة دراسات، 11(2).
- علي، هالة مصطفى. (2022). التخطيط لتنمية وعي الشباب الجامعي بمخاطر الجرائم الإلكترونية: رؤية مستقبلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، 60(2).
- فتح الله، عبير نيازي. (2023). العوامل المؤدية للجرائم الإلكترونية وأدوار الأخصائي الاجتماعي للتعامل معها من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، 61(3).
- القحطاني، ذيب بن عايض. (2015). أمن المعلومات. الرياض: مكتبة الملك فهد للنشر.
- القحطاني، نورة بنت ناصر. (2019). مدى توافر الوعي بالأمن السيبراني لدى طلاب وطالبات الجامعات السعودية من منظور اجتماعي. مجلة شؤون اجتماعية، 36(144).
- القندوز، آمنة محمد عبد القادر. (2017). أساليب التنشئة الأسرية وعلاقتها بجنوح الأحداث: دراسة ميدانية على الأحداث الجانحين بمؤسسات الإصلاح والتأهيل بمدينة مصرية وتاجوراء (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية الآداب، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا.
- لطيف، لبنى. (2017). علم اجتماع المخاطر: علم الاجتماع الجديد "العالم بين المخاطرة والخطر". القاهرة.

متولي، أحمد حسني. (2015). الجرائم المعلوماتية: رؤية مقترحة من منظور تربوي لدور أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية لزيادة الوعي بمكافحة الجرائم المعلوماتية. المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

المنتشري، فاطمة يوسف. (2023). درجة وعي معلمات المرحلة المتوسطة بالأمن السيبراني في المدارس العاملة بمدينة جدة من وجهة نظر المعلمات. المجلة العربية للتربية النوعية، 14.

نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي. (1428هـ). المادة الأولى، الفقرة الثامنة.

الهادي، هيام محمد. (2020). تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري. المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، 30.

الهديف، مفتاح ميلاد. (2022). الجرائم الإلكترونية. مجلة التربوي، جامعة المرقب، 20.

اليوسف، عبد الله بن محمد. (2015). الجرائم المعلوماتية والدليل الجنائي: مسميات وخصائص وأبعاد اجتماعية وأمنية وصحية. المؤتمر الدولي الأول لمكافحة الجرائم المعلوماتية ICACC، كلية علوم الحاسب والمعلومات، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية.

2.8. المراجع الأجنبية.

- Gupta, S., Singh, A., Kumari, S., & Kunwar, N. (2018). Impact of cyber crime through social networking sites on adolescents' perceptions of social issues. *International Journal of Law*, 3(6).
- Monni, S. S. (2022). *Investigating cybercrimes: Pervasiveness, causes and impact on adolescent girls' perception of social security* (Master's thesis, Shahjalal University of Science and Technology).
- Saidul, I. (2023). Cyber-crimes and its effects on teens' perception of social security: An empirical study. *International Journal of Cyber Criminology*, 3(2).

جميع الحقوق محفوظة IJRSP © (2025) (الباحث/ فائع علي محمد آل هيازع).

تُشر هذه الدراسة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (CC BY-NC 4.0).

This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License (CC BY-NC 4.0).

Doi: doi.org/10.52133/ijrsp.v6.72.2